



جامعة تكريت

كلية التربية للعلوم الإنسانية

قسم العلوم التربوية والنفسية

الدراسة الأولية / المرحلة الرابعة الدراسة المسائية

مادة اقتصاديات التعليم / المرحلة الرابعة / الدراسة الأولية

محاضرة الكترونية بعنوان تمويل التعليم

اسم التدريسية: م.م. عبير عبد الرزاق وهيب

العام الدراسي (٢٠٢٥ – ٢٠٢٦)

تمويل التعليم: الأبعاد الاقتصادية، المؤثرات، والمصادر

مقدمة: الإطار المفاهيمي لتمويل التعليم

< المفهوم الجوهرى:

< دراسة تمويل التعليم تشمل البحث التحليلي في مصادر، أنماط، وهيئات توفير الموارد المالية اللازمة لتشغيل وتطوير المنظومة التعليمية، وكيفية توزيع هذه الموارد بين القطاعات والمراحل المختلفة.

<

١. العلاقة التبادلية بين نمط التمويل والنظام التربوي

يعكس نمط تمويل التربية والتعليم طبيعة النظام السياسي والاقتصادي للدولة، ويؤثر فيه تأثيراً مباشراً:

* التأثير المتبادل: نمط التمويل يتأثر بالسياسة العامة للدولة، وفي الوقت نفسه يُشكل "بنية التربية" ويهيئ لها طابعاً خاصاً (مثل التوجه نحو التعليم المجاني أو الخصوصي).

* التخطيط التربوي: إن مقدار ونوع التمويل يحددان قدرة الدولة على تنفيذ خططها التربوية وتحديد استراتيجياتها المستقبلية.

٢. التمويل كركيزة للتنمية البشرية

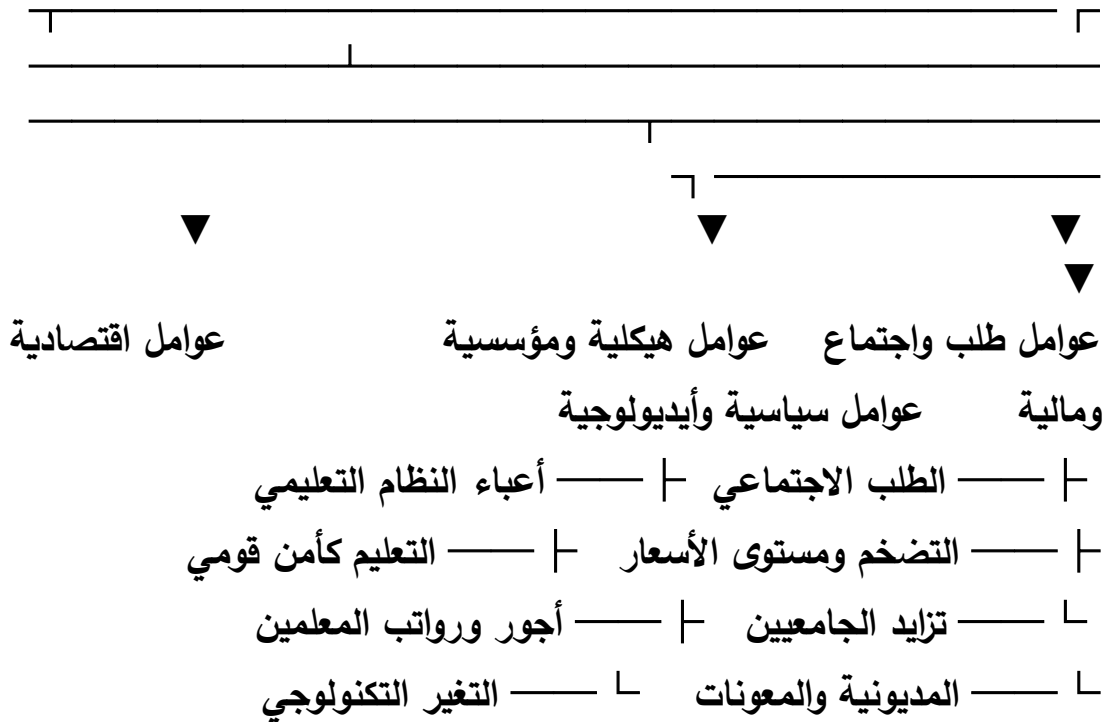
* يُعد الإنفاق على التعليم شرطاً أساسياً للنهوض الحضاري والتطوير على كافة الصعد.

* يحظى الإنفاق التعليمي باهتمام دولي استثنائي، ويتجلى ذلك في تقارير وبرامج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) والبنك الدولي.

أولاً: العوامل المؤثرة في حجم الإنفاق والتكاليف التعليمية

تقف خلف ارتفاع التكاليف التعليمية كظاهرة عالمية مجموعة من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والأيدولوجية:

العوامل المؤثرة في الإنفاق التعليمي



١. الطلب الاجتماعي على التعليم (Social Demand)

يعكس عدد الأفراد الراغبين في الالتحاق بالتعليم والاستمرار فيه.

* النتيجة: تزايد الطلب يفرض زيادة المخصصات المالية؛ إذ بلغت موازنة التعليم في الدول العربية مثلاً ٥.٩٪ من الموازنة العامة سنة ١٩٩١ ثم ارتفعت لاحقاً.

* الفجوة بين الدول المتقدمة والنامية (بيانات البنك الدولي ١٩٨٦-١٩٨٨):

* نسبة الملتحقين بالتعليم العالي للفئة العمرية (١٨-٢٣ سنة): أمريكا

(٩.٦٪ كنسبة إجمالية)، كندا (٦٢.٢٪)، البلاد العربية (١٩.٨٪)، قطر

(٢١.٧٪)، سريلانكا (٤٪).

* هذه الفروق تشير إلى حجم الفجوة والمجهود المطلوب مضاعفته في الدول

النامية للحاق بالدول المتقدمة.

٢. الأعباء الهيكلية للنظام التعليمي

* تدهور البنية التحتية: تشير الإحصاءات إلى أن ٣٨٪ من الأبنية التعليمية في

البلاد العربية غير صالحة للاستخدام.

* المشكلات المرافقة: ظاهرة تسرب الطلاب، زيادة حجم العمالة غير المنتجة، واختلال النفقات التشغيلية.

٣. أجور المعلمين والكوادر البشرية

* يشكل بند الأجور والحوافز النسبة العظمى (حصة الأسد) من موازنة وزارات التربية والتعليم.

* أي زيادات في أجور القوى البشرية تعني مباشرة ارتفاع تكلفة التلميذ الواحد والارتفاع الإجمالي لتكلفة المنظومة.

٤. التطور والتحول التكنولوجي

* إدخال التقنيات الحديثة (الحواسب، أجهزة العرض، والشبكات) يتطلب ميزانيات ضخمة ومستمرة.

* شهدت موازنات التعليم في العالم العربي اتجاهاً تصاعدياً ملحوظاً مع بداية سياسات إدخال الحاسب الآلي منذ بداية تسعينيات القرن الماضي.

٥. مستويات الأسعار ومعدلات المعيشة (التضخم)

* ارتفاع الأسعار العالمية يؤدي تلقائياً إلى زيادة تكاليف إنشاء الأبنية، استئجارها، وشراء المستلزمات والتجهيزات.

* يعتبر المتوسط العام للأسعار المسؤول الأول عن تصاعد التكاليف التعليمية عالمياً.

٦. متغيرات إضافية مؤجلة للإنفاق:

* تزايد الأعداد في التعليم الجامعي: وهو المرحلة الأكثر تكلفة مقارنة بالتعليم الأساسي.

* الاعتماد على المعونات والمديونية الخارجية: تحمل أبعاداً سياسية واجتماعية تفوق قيمتها الاقتصادية المباشرة.

* البُعد الأيديولوجي والسياسي: اعتبار التعليم في العالم العربي قضية أمن قومي (حق أساسي كالماء والهواء)، مما يوجب توفير النفقات له بغض النظر عن الأزمات الاقتصادية.

< ملاحظة إحصائية (البنك الدولي): الإنفاق الحكومي على التعليم في إفريقيا والدول العربية ينظر إليه كمعدل نمو متزايد ومكلف للطالب الواحد مقارنة بمعدلات تكلفة الطالب في قارة آسيا والبلدان الصناعية.

<

ثانياً: مصادر تمويل التعليم

تتنوع مصادر التمويل بحسب فلسفة الدولة واقتصادها، وتتنوع على أربعة مصادر رئيسية:

| مصدر التمويل | آلية العمل والتمويل | طبيعة الأثر والتطبيق |

|---|---|---|

| ١. التمويل الحكومي (الرسمي) | اقتطاع مبالغ من الميزانية العامة السنوية للدولة عبر عائدات الموارد الوطنية (كالنفط، السياحة، الملح) أو الإيرادات الضريبية. | يُشكل المصدر الرئيسي الأول للتعليم العام والمجاني في معظم الدول.

|

| ٢. مساهمة القطاع الخاص | تقديم مبالغ ودعم دوري (غالباً سنوي) من الشركات والمؤسسات التجارية الخاصة بناءً على اتفاقيات مع وزارة التربية والتعليم. | يندرج تحت المسؤولية المجتمعية للشركات ودعم البحث العلمي. |

| ٣. صندوق القطاع التعليمي | شراكة بين النقابات المهنية والشركات الخاصة لتغطية الأقساط الجامعية للطلاب المحتاجين. | غالباً ما يكون استردادياً؛ حيث يُسدد الطالب المبالغ بعد التخرج بتعهد وضمان كفيل موظف. |

| ٤. التمويل الخارجي (الدولي) | منح ومساعدات مقدمة من دول مانحة أو منظمات دولية لدعم المشاريع التعليمية في الدول النامية والفقيرة. | تظهر بوضوح في المناهج والمشاريع (مثال: "بتمويل من الصندوق الفلاني").